



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 21 أغسطس 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7045



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 خطوة كبرى نحو تحقيق أهداف «وثيقة الأخوة الإنسانية»

الإمارات اليوم

03 الشرطة والمجتمع شريكان في مكافحة الاحتيال

تقارير وتحليلات

04 ماذا وراء استهداف ميليشيات الحوثي المنشآت النفطية والمدنية في السعودية؟

05 هل تتجه الصين إلى استخدام القوة العسكرية في فضّ مظاهرات هونغ كونج؟

06 حان الوقت للقتال من أجل الحرية الدينية

شؤون اقتصادية

07 تشغيل محولات الطاقة الرئيسية والاحتياطية للمحطة الثالثة في بركة

من إصدارات المركز

08 فهم صنع القرار في السياسة الخارجية

تطورات الأزمة الإيرانية

10 طهران تواصل تحدي المجتمع الدولي وواشنطن تُصعد



خطوة كبرى نحو تحقيق أهداف «وثيقة الأخوة الإنسانية»

ينطوي تشكيل اللجنة العليا لتحقيق أهداف «وثيقة الأخوة الإنسانية»، الذي أعلنته دولة الإمارات العربية المتحدة، أول من أمس، على معانٍ ودلالات مهمة، تعكس في مجملها الموقع المتقدم لقضية التسامح والتعايش على قائمة أولويات الدولة وقيادتها الرشيدة، والإصرار على المضي في تحمّل هذه المسؤولية النبيلة عبر خطط عمل مدروسة وخطوات وإجراءات يضيف كل منها إلى ما سبقه، ويزيد من فاعليته وتأثيره.

ويظهر ما سبق جلياً في تصريح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بأن «إعلان تشكيل اللجنة يؤكد الحرص على تنفيذ رؤى مشتركة لبلورة المبادرات والأفكار الداعية إلى التسامح والتعاون والعيش المشترك ووضعها موضع التنفيذ»، وتأكيد سموه، «دعم دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود والمساعي كافة الهادفة إلى تعزيز السلام ونشر مبادئ الإخاء والتعايش السلمي على مستوى العالم».

لقد كانت «وثيقة الأخوة الإنسانية» التي وقعها فضيلة الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، والبابا فرنسيس الثاني، بابا الكنيسة الكاثوليكية، خلال زيارة تاريخية لهما إلى أبوظبي في مستهل فبراير 2019، تتويجاً لجهود خيرة بذلتها دولة الإمارات لإيصال رسالة واضحة لمسلمي العالم ومسيحييه، وضمناً لأتباع كل العقائد والديانات، بضرورة العيش في سلام وأمن، ولتكون الوثيقة، بحسب ما ورد فيها «إعلاناً مشتركاً عن نوايا صالحة وصادقة، من أجل دعوة كل من يحملون في قلوبهم إيماناً بالله وإيماناً بالأخوة الإنسانية، في أن يتوحدوا ويعملوا معاً من أجل أن تصبح هذه الوثيقة دليلاً للأجيال القادمة، يأخذهم إلى ثقافة الاحترام المتبادل، في جو من إدراك النعمة الإلهية الكبرى التي جعلت من الخلق جميعاً إخوة».

ومن بين الدلالات المهمة لتشكيل اللجنة، أن دولة الإمارات لا تريد لـ «وثيقة الأخوة الإنسانية» أن تظل حبيسة الأوراق، أو أن تبقى كلمات لا تجد طريقها إلى التطبيق. فعلى الرغم من نبل المقصد وسمو الأفكار، فإن المحك الأهم للنجاح هو تحويل الغايات النبيلة والنيات الطيبة إلى برامج عمل فعلية تلمس شعوب المنطقة والعالم نتائج واضحة لها على أرض الواقع، ولذا تضمنت المهام المنوطة باللجنة «العمل على إعداد الخطط والبرامج والمبادرات اللازمة لتفعيل بنود الوثيقة ومتابعة تنفيذها على المستويات الإقليمية والدولية كافة، وعقد اللقاءات الدولية مع القادة والزعماء الدينيين ورؤساء المنظمات العالمية والشخصيات المعنية لرعاية ودعم ونشر الفكرة التي ولدت من أجلها هذه الوثيقة التاريخية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك».

وتنطلق الخطوة الإماراتية الجديدة من الوعي بخطورة التصعيد الذي يشهده العالم في ظل تفاقم نزعات الكراهية والتعصب والعنف، وانتشار أجواء الشحن البغيض التي يجد فيها الإرهاب مرتعاً خصباً لتهديد أمن الدول وسلامتها، وتُنذر باشتعال المواجهات والحروب والنزاعات العنصرية على الحل في كثير من مناطق العالم. ومن هنا فإن تطبيق «وثيقة الأخوة الإنسانية» على الأرض، من خلال اللجنة الجديدة، يمكن أن يكون خطوة رائدة تُسهم في تخفيف الاحتقانات العالمية، وتحفز مبادرات وجهوداً مماثلة يمكن أن تحذو حذوها في مناطق أخرى من العالم، وهو ما سيُسهم في إنقاذ الإنسانية من مآسٍ وكوارث يتحمل تبعاتها الضعفاء والأبرياء من أرواحهم وأمنهم وحقهم في الحياة الكريمة اللائقة.

إن جهود اللجنة ذات الطابع العالمي، سوف تستفيد من المكانة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وسوف تُوظف الدولة قوتها الناعمة لصالح أنشطة اللجنة وتحركاتها. والدولة تعتمد في مثل هذه المبادرة على مصداقيتها، وعلى تجربتها التي يُنظر إليها بإكبار وإجلال في كل أنحاء العالم في نشر التسامح والأخوة الإنسانية، سواء من خلال تجربة العيش المشترك لأكثر من 200 جنسية على أرض الدولة في تفاهم وانسجام تامين، أو من خلال منظومة قوية من السياسات والممارسات والتشريعات القانونية التي تجرم كل صور الكراهية والتمييز، أو من خلال عمل مكثف ومتواصل على المستوى العالمي، سواء مع الدول والمنظمات الدولية، أو مع مؤسسات المجتمع المدني، من أجل نشر التسامح ومحاربة التعصب والكراهية.

الشرطة والمجتمع شريكان في مكافحة الاحتيال

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، وإمارة أبوظبي على وجه الخصوص اتخاذ التدابير والإجراءات كافة التي يمكن من خلالها حماية المواطنين والمقيمين والزائرين من أي شكل من أشكال الاحتيال والنصب، وذلك انطلاقاً من تعزيز الصورة الأسمى للإمارة؛ بوصفها المدينة الأكثر أماناً في العالم، وسعيًا إلى الحفاظ على كل المكتسبات التي تم تحقيقها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وتأكيداً على أن ممتلكات أفراد المجتمع هي الغاية الأهم في الحماية، بعد الأرواح؛ الأمر الذي استدعى العمل على تفعيل الأنظمة والتعليمات والممارسات الأمنية التي تحمي الفرد والمجتمع من جرائم الاحتيال، فضلاً عن توعية الفئات الاجتماعية بشتى صنوفها بمخاطر هذه الجرائم، وإضاءة الطريق لها للتعامل معها بحذر شديد.

وجاء ضبط شرطة أبوظبي، بالتعاون مع شرطتي الشارقة وعجمان، ثلاث عصابات مكونة من 25 شخصاً، يستخدمون الاحتيال الهاتفي كوسيلة للإيقاع بضحاياهم والاستيلاء على مدخراتهم وأرصدهم البنكية بطرق احتيالية، ليؤكد مقدار التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة الأمنية، واليقظ والحذر الشديدين من حماية وقوع الأفراد كضحايا بيد هؤلاء المجرمين؛ حيث أشار العميد مسلم محمد العامري، نائب مدير قطاع الأمن الجنائي بشرطة أبوظبي، إلى أنه تم ضبط عدد من الهواتف المتحركة، وشرائح الاتصال، بحوزة العصابات، استخدمتها للإيقاع بالضحايا عن طريق الغش والتدليس، مضيفاً أن أفراد العصابات استخدموا المساكن التي كانوا يقطنونها أوكاراً لممارسة أنشطتهم الإجرامية، ما يؤكد وقوف الأجهزة الشرطة بالمرصاد لكل من تسوّل له نفسه المساس بأمن المجتمع، والاستيلاء على أموال الناس بالنصب والاحتيال.

إن عمل الأجهزة الشرطة في إمارة أبوظبي، ممثلة بمديرية التحريات والتحقيقات الجنائية، لا يقتصر على ملاحقة العصابات الإجرامية ونيلها العقاب الرادع الذي تستحقه وفقاً للقانون، إنما تعمل بشكل متوازٍ على توعية أفراد المجتمع، بضرورة التنبه لخطر تلك العصابات الإجرامية، من خلال عدم الكشف عن حساباتهم البنكية وأرقام بطاقتهم الائتمانية، الذي يتم بأساليب احتيالية، كإيهامهم بحظر أو تجميد حساباتهم أو بطاقتهم المصرفية، بما يمكنهم من الاستيلاء على أموال هؤلاء الأبرياء الذين يقعون ضحايا التجارب مع هؤلاء المحتالين، من خلال إفشاء معلومات حساباتهم البنكية وبياناتهم الشخصية. ومن الأمثلة على الحملات التوعوية الخاصة بالحماية من الاحتيال الهاتفي والإلكتروني، حملة «خلك حذر» التي أطلقتها شرطة أبوظبي، لمخاطبة الجمهور، باللغات «العربية والإنجليزية والأوردية»؛ لتحذير المتحدثين بهذه اللغات من عمليات الاحتيال الهاتفي والإلكتروني، التي تروج للفوز بجوائز وهمية، عبر الأساليب التقنية، وذلك في ظل تكاتف الجهود المؤسسية والمجتمعية التي تسهم في إنجاح أهداف الحملة، من دون التخلي عن دور الأفراد، المتعلقة بعدم الاستجابة لمكالمات ورسائل الاحتيال، والتشديد على ضرورة الإبلاغ عنها بسرعة، لضمان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية مدخرات الأفراد وأموالهم من هؤلاء المجرمين.

لقد أدركت حكومة أبوظبي ضرورة الحد من مخاطر الاحتيال بنوعيه الهاتفي والإلكتروني؛ ما حفزها على اعتماد منظومة تركز على إدارة مخاطر الاحتيال بقوة وسرعة ودقة، باعتماد خطط وسياسات ومبادرات فاعلة ومؤثرة، انطلقت من اعتبار رئيسي يقوم على أن التسارع المتتالي في وتيرة الرقمنة عالمياً جعل قضية أمن ممتلكات الأفراد مسألة ملحة؛ كونها تخلق تحديات تتعلق بقدرة المجرمين على زيادة أنشطتهم الاحتيالية عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة في الاختراقات التقنية، والاحتيالات المالية التي تُرتكب عبر شبكة الإنترنت وأجهزة الهاتف؛ ما يهدد أمن المجتمع واستقراره، وخاصة أن هذه الجرائم تستهدف شرائح المجتمع وفئاته كلها، من شباب ونساء وأولياء أمور وأبناء وموظفين ورجال أعمال وغيرهم؛ ما يوجب على الجميع الحذر من التعامل مع أشخاص يحاولون استدراج أفراد المجتمع أو التخريب بهم والإيقاع بهم كضحايا للنصب والاحتيال الإلكتروني والهاتفي، في ظل مسؤولية جماعية وتكاتف مجتمعي يعززان أمن واستقرار وطمأنينة الفرد والمجتمع.



ماذا وراء استهداف ميليشيات الحوثي المنشآت النفطية والمدنية في السعودية؟

تصعيد ميليشيات الحوثي الإرهابية عملياتها التي تستهدف المنشآت النفطية والمدنية في المملكة العربية السعودية - في الأيام الماضية - لا يمكن فصله عن تطورات الأزمة الإيرانية، وتحريض طهران للميليشيات التابعة لها على زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وضرب الأهداف النفطية؛ بهدف إحداث هزة في أسواق الطاقة العالمية.

السعودي، خالد الفالح، الذي قال إن هذا «العمل الإرهابي والتخريبي (الذي استهدف حقل الشيبة)، ما هو إلا امتداد لتلك الأعمال التي استهدفت مؤخراً سلاسل إمداد البترول العالمية، بما في ذلك أنابيب النفط في المملكة، وناقلات النفط في الخليج العربي،



وغيرها». لافتاً النظر إلى أن ما حصل لا يشكل استهدافاً للسعودية ومنشآتها فحسب، بل «يستهدف أمن إمدادات الطاقة للعالم؛ وبالتالي يمثل تهديداً للاقتصاد العالمي». الثاني، محاولة استهداف العمق السعودي، حيث يرى الحوثيون أن عملياتهم التي تستهدف المنشآت النفطية والمطارات المدنية تمثل نقلاً للمعركة إلى العمق السعودي، وهذا تطور من شأنه أن يمثل ضغطاً على موقف المملكة من المسارين العسكري والسياسي للأزمة اليمنية. الثالث، تخفيف الضغوط الأمريكية والغربية على إيران، فلا شك في أن استهداف الحوثيين المنشآت النفطية السعودية يرتبط بشكل أو بآخر بتطورات الأزمة الإيرانية الراهنة، حيث تلجأ طهران إلى أذرعها والميليشيات التي تدعمها، وفي مقدمتها ميليشيات الحوثي، من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج؛ لإيصال رسالة إلى العالم مفادها أن هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم أجمع معرضة للخطر والتهديد الدائم، وأن أمن الطاقة العالمي ليس في مأمن؛ وذلك في محاولة لمساومة المجتمع الدولي للتدخل لتخفيف الضغوط والعقوبات المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك شبه اتفاق بين العديد من المراقبين على أن استهداف المنشآت النفطية في المملكة وتهديد الملاحة في مضيق هرمز يخدمان مصلحة إيران في هذه المرحلة؛ لأنه حينما ترتفع أسعار النفط فإنها تعطي مصداقية لتهديداتها السابقة بأن دول المنطقة لن تستطيع تعويض غياب النفط الإيراني بعد دخول الحظر النفطي الشامل المفروض عليها حيز التنفيذ منذ الثاني من مايو الماضي، والذي أربك حساباتها، وفاقم من مأزقها الاقتصادي بصورة لم تكن تتصورها، حتى أن مسؤوليها باتوا يرددون في تصريحاتهم وخطاباتهم الرسمية أنها تتعرض لحرب اقتصادية.

تواصل ميليشيات الحوثي الإرهابية تصعيدها المتواصل باستهداف المنشآت المدنية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث أعلنت يوم السبت الماضي (السابع عشر من أغسطس الجاري)، استهداف حقل ومصفاة نفط الشيبة، التابعة

لشركة أرامكو السعودية، شرق المملكة. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشآت نفطية سعودية؛ ففي شهر مايو الماضي، استهدفت طائرات مسيرة تابعة للحوثيين محطتي ضخ تابعتين لشركة أرامكو النفطية.

وإضافة إلى المنشآت النفطية، تركز ميليشيات الحوثي الإرهابية على استهداف المطارات المدنية في المملكة، وخاصة مطار أبها الدولي، وهي عمليات إرهابية تمثل ترويعاً للمدنيين، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني الذي يضمن الحماية للمدنيين والمرافق المدنية والاقتصادية، لكن هذه الميليشيات التي تنتهك بشكل يومي حقوق الشعب اليمني في المناطق التي ما تزال تسيطر عليها، وتصادر المساعدات الإنسانية لصالح العناصر التابعة لها، لا تقيم وزناً ولا قيمة لمبادئ القانون الدولي، ولا للقيم الإنسانية.

إن إصرار ميليشيات الحوثي الإرهابية على استهداف المنشآت النفطية والأهداف المدنية في السعودية يمكن تفسيره انطلاقاً من العوامل الآتية:

الأول، رغبة الحوثيين في تهديد اقتصاد المملكة الذي يعتمد بشكل رئيسي على النفط، ومن ثم فإن محاولة استهداف المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو يصب في إطار هذا الهدف، وهذا ما يفهم من تهديدات الحوثيين بتصعيد العمليات خلال الفترة المقبلة، وتأكيدهم أن استهداف حقل الشيبة كان مقصوداً بعناية، وخاصة أنه «يضم أكبر مخزون استراتيجي في المملكة من النفط» - على حد وصف المتحدث باسم الحوثيين. ورغم أن هذه العمليات التي تستهدف منشآت النفط السعودية عديمة الأثر ويتم السيطرة عليها سريعاً، فإن الدعاية المصاحبة لها سواء من جانب الحوثي أو الإعلام المضاد للتحالف العربي في اليمن قد تترك بعض الأثر السريع على أسواق الطاقة العالمية. وهذا ما أشار إليه بوضوح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

بدأ الكاتب بيتر هاريس، مقاله في مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية، بالتساؤل: هل تنشر الصين قوات جيش التحرير الشعبي؛ من أجل إخماد المظاهرات السلمية في هونغ كونج، أو أنها ستتصالح مع هذه المظاهرات؛ من أجل تهدئة الاضطرابات التي ضربت أرجاء المدينة على مدار الشهور الماضية؟

هل تتجه الصين إلى استخدام القوة العسكرية في فضّ مظاهرات هونغ كونج؟



في نهاية المطاف؛ إذ يصعب الحفاظ على استمرارية الزخم الجماهيري الحالي في هونغ كونج، ولاسيما في وجه المعارضة الرسمية، وسوف تتبخر إرادة المتظاهرين في وقت من الأوقات، أو أن يلجأ المتظاهرون إلى انتهاج وسائل أخرى أقل خطورة عليهم تمكنهم من تحقيق إصلاح سياسي على المدى البعيد، وهو ما يأمله الحزب الشيوعي الحاكم.

وأما الحلول الأخرى المتاحة، فقد تقف حكومة هونغ كونج تحت ضغوط تجبرها على تقديم بعض التنازلات؛ كأنّ تسحب الحكومة مشروع قانون تسليم المجرمين إلى الحكومة الصينية من أجل استمالة عدد هائل من المتظاهرين. وأخيراً، إن لم يتراجع أيٌّ من الطرفين، فقد تلجأ الحكومة إلى تطبيق سيناريو «تيانانمين» من أجل فضّ هذه المظاهرات؛ عن طريق نشر قوات جيش التحرير الشعبي، وهو ما قد يسفر عن عدد هائل من الإصابات والخسائر في الأرواح والاعتقالات؛ ما من شأنه أن يؤدي إلى تشويه صورة نظام الرئيس الصيني، وتقويض اقتصاد هونغ كونج، وعزل شعب المدينة، ويثقل كاهل بكين بمهمة الإصلاح والتسوية السياسية؛ وهي مهمة قد تمتد عقوداً من الزمن.

ومع ذلك، لا يُعتبر سيناريو «تيانانمين» السيناريو الأسوأ لزعماء الصين؛ فالحفاظ على سلامة أراضي الجمهورية الشعبية والحفاظ على وجود الحزب الشيوعي في السلطة وتجنب الفوضى والاضطرابات في عموم أرجاء الجمهورية الصينية، كلّها اعتبارات أهم من مصير هونغ كونج. وإن جدّ الجِد، فقد يرى النظام ضرورة في استخدام القوة المفرطة من أجل تجنّب زعزعة النظام بأكمله.

يقول الكاتب: بالرغم من أن الصين امتنعت حتى الآن عن نشر قوات الجيش - كما حدث في فضّ مظاهرات ساحة «تيانانمين» في عام 1989 - فإنها اعتمدت على الشرطة المحلية و«العصابات الإجرامية» في معاقبة المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية. ويرى الكاتب أن بكين قد تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية؛ من أجل فضّ مظاهرات هونغ كونج، في حال تدهور الموقف وبدأت هذه المظاهرات في اكتساب الزخم والانتشار في جميع الأراضي الصينية، عندئذٍ سيكون من الصعب على قادة الصين الامتناع عن استخدام القوة المفرطة في قمع هذه المظاهرات. ويشير الكاتب إلى صعوبة حلّ الخلاف بين المتظاهرين وبين حكومة هونغ كونج عن طريق الحوار.

وتأتي هذه الاضطرابات التي ضربت المدينة؛ كرد فعل على مشروع قانون كان قد اقترحه رئيسة الحكومة، يقضي بالسماح لسلطات هونغ كونج بتسليم المجرمين ومحاكمتهم في المحاكم الصينية العادية؛ ما من شأنه تقويض استقلال القضاء في هونغ كونج، والتأثير على حرية التعبير فيها، وتهديد النشاط في هذه المدينة بتسليمهم إلى الصين بتهمة ذات دوافع سياسية.

غير أن مطالب المتظاهرين لم تُعد تقتصر على سحب مشروع قانون تسليم المجرمين إلى الحكومة الصينية، بل امتدت الطلبات لتشمل إجراء تحقيقات مستقلة في وحشية رجال الشرطة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعقد انتخابات ديمقراطية تماماً في هونغ كونج.

وترفض كلٌّ من الصين وهونغ كونج الرضوخ لهذه المطالب، ولاسيما فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية الكاملة فيها، وهو المطلب الذي يمثل صداماً للحزب الشيوعي الصيني الحاكم الذي لا يتسامح مع التعددية السياسية في ظل القيادة المتسلطة للرئيس الصيني شي جين بينج.

ويرى الكاتب أن هذا النزاع لا يقبل إلا حلاً من اثنين لا ثالث لهما، وهو إما أن تسمح الصين بإرساء الديمقراطية الكاملة في هونغ كونج ومن ثم تحرر المدينة من النفوذ السياسي للحزب الشيوعي الحاكم، وإما أن تضطر المدينة إلى قبول مصيرها بالتبعية الكاملة للحكومة الصينية؛ شأنها في ذلك شأن أي مدينة صينية أخرى.

علاوة على ذلك، يعتقد الكاتب بإمكانية تجنب وقوع قمع عنيف، وأن جهود المتظاهرين سوف تبوء بالفشل وخيبة الأمل



حان الوقت للقاتل من أجل الحرية الدينية

كتب تياسيك تشابوتوفيتش، وزير الخارجية البولندية، في مجلة «ناشونال انترست» الأمريكية، مقالاً بدأه بالقول: لأول مرة، سنحتفل هذا العام في الـ 22 من شهر أغسطس الجاري، باليوم الدولي لضحايا أعمال العنف القائمة على الدين أو المعتقد، حيث تم إعلان ذلك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي قدمت مشروعه بولندا بدعم من البرازيل وكندا ومصر والعراق والأردن ونيجيريا وباكستان والولايات المتحدة.



تصل إلى المحتاجين؛ بصرف النظر عن عقائدهم. وتشمل هذه المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية توفير المأوى للسكان المدنيين في لبنان والأردن، والدعم الطبي للسوريين، والخدمات الصحية الأساسية وخدمات الطوارئ الطبية في كردستان العراق، وتمويل إعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة في جورجيا، وزيادة الفرص التعليمية والمهنية للنساء والفتيات، والتي تشمل تحديث وتطوير المدارس المهنية في السنغال. كما تتعاون البعثات الدبلوماسية البولندية عن كثب مع منظمات الإغاثة البولندية.

إن واجبنا المشترك، كأفراد ودول ومجتمع دولي، هو تهيئة بيئة يمكن أن تتطور فيها حرية الدين أو المعتقد من خلال تعزيز التسامح واحترام التنوع الديني والثقافي داخل المجتمعات وفيما بينها. كما تشكل حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية وتعزيزها أحد الشروط الأساسية لمجتمعات مسالمة ومتسامحة ومستدامة.

إن الحرية الدينية ليست امتيازاً يمكن منحه أو حجب من قبل الدولة، ولكنها حق إنساني أساسي. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية مواطنيها؛ بغض النظر عن العرق أو الدين. ومن خلال وضع ذلك في الاعتبار، فإنه يجب على الحكومات تطوير سياسات لمعالجة الانتهاكات المتعلقة بالحق في حرية الدين أو المعتقد وتقديم المساعدة لضحايا والناجين، وتقديم الجناة إلى العدالة. يجب أن تظل مسألة الاضطهاد الديني على رأس جدول الأعمال الدولي؛ فاليوم الدولي لضحايا أعمال العنف القائمة على الدين أو المعتقد قد يساهم على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية في إبقاء ضحايا الاضطهاد الديني والناجين منه في ذاكرتنا، وسيعمل كذلك على تعزيز الحرية الدينية في جميع أنحاء العالم.

يوفر اليوم الدولي لضحايا أعمال العنف القائمة على الدين أو المعتقد فرصة للمجتمع الدولي لإظهار تضامنه مع الضحايا والناجين من الاضطهاد الديني ومعالجة القضايا الأساسية للتعبسب الديني والتمييز. ونعتقد أن تخصيص هذا اليوم هو مجرد بداية لعمل أكبر يهدف إلى تسليط الضوء على قضية الضحايا والناجين، والمساعدة في إيجاد استجابة فاعلة للعنف والاضطهاد الديني.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة ظاهرة متنامية من العنف الديني والاضطهاد، حيث إن الأعمال الإرهابية التي تضمنت على سبيل المثال الهجمات التي استهدفت الجالية المسلمة في مدينة كرايستشيرش بنيوزيلندا، أو تلك الهجمات التي استهدفت الطائفة المسيحية في سيريلانكا، ليست سوى أمثلة حديثة على تهديد أمني خطير للمجموعات الدينية.

وتقوم منظمات ومعاهد بحثية مختلفة، تشمل على سبيل المثال معهد «تقديم المعونة للكنائس المحتاجة» و«مركز بيو للأبحاث» و«جمعية الأبواب المفتوحة» و«جمعية أسقف ترورو للمراجعة المستقلة»، بالإبلاغ عن الوضع المرؤوع للجماعات الدينية في جميع أنحاء العالم، وتقديم المزيد من الأمثلة على الاضطهاد والتعبسب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتلقى معلومات مثيرة للقلق من الصحفيين ووسائل الإعلام الاجتماعية والمنظمات الإنسانية العاملة في المناطق المتضررة بالحروب والنزاعات، وقبل كل شيء نستمتع إلى شهادات الناجين. وللأسف فإن المسيحيين هم الأكثر تضرراً من العداوة أو الكراهية، حيث يشكلون نحو 80 في المئة من جميع الأشخاص الذين يعانون الاضطهاد؛ بسبب معتقداتهم الدينية - بحسب الكثير من التقارير - بما في ذلك السجن أو التهجير القسري، أو سوء المعاملة أو الاعتداء. وبالنسبة لبولندا، يظل تعزيز الحرية الدينية وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية حجر الزاوية في سياستها الخارجية؛ فنحن ملتزمون بتوسيع وحماية مجال الحرية الدينية، وتطبيق مبادئ الحوار بين الأديان والتسامح الديني والتفاهم المتبادل.

ومن الأمثلة العملية للدعم البولندي للأقليات الدينية في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا هو حجم المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية التي تزايدت بشكل كبير مؤخراً، والتي

تشغيل محولات الطاقة الرئيسية والاحتياطية للمحطة الثالثة في براكة



والثانية. ويُذكر أن العمليات الإنشائية تتقدم بثبات في محطات براكة للطاقة النووية السلمية، حيث وصلت نسب الإنجاز الكلية في المحطات الأربع إلى 93%، بينما وصلت نسبة إنجاز المحطة الثانية إلى 95%، والثالثة 91%، والرابعة 82%. بعدما استكملت الأعمال الإنشائية كافة في المحطة الأولى، وفق أعلى معايير السلامة والجودة العالمية. وتسهم المحطات الأربع فور تشغيلها في تزويد دولة الإمارات بطاقة كهربائية آمنة وموثوق بها وصديقة للبيئة، كما ستحدّ المحطات من انبعاث 21 مليون طن من الغازات الكربونية سنوياً.

أنجزت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، عمليات التشغيل الآمن لمحولات الطاقة الرئيسية والاحتياطية وناقل الغاز المعزول في المحطة الثالثة من مشروع براكة للطاقة النووية السلمية في منطقة الظفرة بإمارة أبوظبي. ووصفت المؤسسة، في بيان هذه الخطوة، بالمهمة نحو إنجاز عمليات الاختبار والتشغيل، وبأنها تمهد لإجراء اختبار الأداء الحراري للمحطة. وأكدت المؤسسة أيضاً نجاح التشغيل الآمن لمحولات الطاقة الاحتياطية ومحول التنبيه في المحطة الثالثة ضمن ظروف التشغيل الاعتيادية، بعد الحصول على موافقة ودعم شركة أبوظبي للنقل والتحكم (ترانسكو). وتحققت هذه الإنجازات بعد عام من إتمامها في المحطة الثانية وعامين في المحطة الأولى، ما يعكس جدوى بناء أربع محطات متطابقة في الوقت ذاته. وبعد تحقيق هذا الإنجاز وإتمام الاختبارات بأمان، تباشر فرق الاختبار والتشغيل الاستعدادات اللازمة لبدء مرحلة اختبار الأداء الحراري في المحطة الثالثة، مستفيدين من الخبرات التي اكتسبوها خلال إتمام هذا الاختبار في المحطتين الأولى

السعودية الشريك التجاري الأكبر لأبوظبي



تصدرت السعودية للمرة الأولى قائمة الشركاء التجاريين لأبوظبي على مستويات الصادرات غير النفطية وتجارة إعادة التصدير والواردات، وذلك منذ بداية العام الحالي حتى نهاية مايو الماضي. وكشفت إحصاءات تضمنها تقرير أصدره مركز أبوظبي للإحصاء، أمس الثلاثاء، عن حركة التجارة الخارجية السلعية غير النفطية لأبوظبي لشهر مايو الماضي، عن أن إجمالي تجارة أبوظبي مع السعودية قفزت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري لتصل إلى 23.5 مليار درهم منها 11.4 مليار درهم صادرات غير نفطية و6.7 مليارات درهم تجارة معاد تصديرها و5.3 مليارات واردات غير نفطية، وشكلت تجارة السعودية مع أبوظبي 26.5% من إجمالي تجارة أبوظبي مع دول العالم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري والبالغة 88.6 مليار درهم. وأشار التقرير إلى أن السعودية احتلت مرتبة الشريك التجاري الأول والأكبر لأبوظبي في مايو، حيث بلغ حجم تجارة السعودية مع أبوظبي 5.1 مليارات درهم منها 2.5 مليار درهم صادرات و1.5 مليار درهم تجارة معاد تصديرها و1.1 مليار واردات.

انخفاض مخزون الخام الأمريكي 3.5 مليون برميل



أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي يوم أمس الثلاثاء، انخفاض مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام والبنزين الأسبوع الماضي، بينما ارتفع مخزون نواتج التقطير. وهبطت مخزونات الخام 3.5 مليون برميل على مدار الأسبوع المنتهي في 16 أغسطس، إلى 439.8 مليون برميل، بينما توقع المحللون نزولها 1.9 مليون برميل. وانخفضت مخزونات الخام بنقطة التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما 2.8 مليون برميل، حسبما ذكر المعهد. وأشارت بيانات معهد البترول إلى ارتفاع استهلاك الخام بمصافي التكرير 117 ألف برميل يومياً. وانخفضت مخزونات البنزين 403 آلاف برميل، مقارنة مع توقع المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» لزيادة قدرها 169 ألف برميل. وبحسب بيانات معهد البترول، زادت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، 1.8 مليون برميل مقارنة مع توقعات أن ترتفع 314 ألف برميل. وتراجعت واردات الولايات المتحدة من الخام الأسبوع الماضي، 233 ألف برميل يومياً إلى 7.5 مليون برميل يومياً.

فهم صنع القرار في السياسة الخارجية



تأليف: أليكس مينتس، وكارل دي روين الابن
سنة النشر: 2016

يقدم هذا الكتاب منهجاً لتحليل السياسة الخارجية من منظور صنع القرار، ومن فوائد هذا المنهج قدرته على تفسير نتائج القرارات، وفهم العمليات والعوامل التي تؤدي إلى اتخاذ القرار، وديناميات صنع القرار. ويتضمن الكتاب دراسة حالات عدة ومفصلة من الواقع، وأمثلة على قرارات اتخذها قادة من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ونيوزيلندا، وكوبا، وآيسلندا، وبريطانيا، والأرجنتين، والعراق، ودول أخرى. وإلى جانب تغطية نموذج الفاعل العقلاني في صنع القرار، ومستويات التحليل، وأنماط القرارات، يعرض الكتاب بدائل لنموذج الخيار العقلاني، وآلية تسويق القرارات وصياغتها، والتحييزات/الميول والأخطاء المعرفية، والمؤثرات المحلية والثقافية والدولية في صنع القرار في الشؤون الدولية. وإذا كنا نريد فهم آلية صنع القرار، فنحن بحاجة إلى أن نفهم كيفية معالجة المعلومات والميول المختلفة التي تؤثر في صنع القرار.

وينظر هذا الكتاب إلى التكامل بين المناهج المختلفة في صنع قرارات السياسة الخارجية. ولا يعتمد على التناول النظري للموضوع فقط، من خلال وصف النظريات، والنماذج، والمفاهيم المستخدمة في صنع قرارات السياسة الخارجية، بل يوضح هذه الجوانب النظرية من خلال استعراض دراسات حالة متعددة بشكل مطول، بحيث تتضمن تفاصيل أكثر حول عمليات صنع القرار ودينامياته. وهذه الحالات مأخوذة من مجموعة متنوعة من السياسات، والمجتمعات، والثقافات: كالعلاقات الأمريكية-الكوبية 1954 - 1967؛ والمفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية في كامب ديفيد عام 2000؛ وقرار نيوزيلندا بإيقاف السماح للسفن التي

تحمل مواد أو معدات نووية بالدخول إلى موانئها، الذي أدى إلى إنهاء تحالفها الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وحرب جزر الفوكلاند بين إنجلترا والأرجنتين؛ وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بعدم اجتياح العراق عام 1991، وغزوه عام 2003، وغيرها. وتناول الكتاب فهم صنع قرارات السياسة الخارجية من أربعة أبعاد رئيسية: بيئة القرار (الأنماط، والمستويات، والتحييزات)، ونماذج صنع قرارات السياسة الخارجية (العقلاني، والبدايل)، ومحددات صنع قرارات السياسة الخارجية (العوامل السيكولوجية، والدولية، والمحلية)، وصياغة القرارات وتسويقها.

البديلة، في محاولة لانتقاء البديل «الأفضل» (أي البديل الذي يحقق أعلى ربح صافي) حسب مبدأ «تحقيق الحد الأقصى».

ويفترض النموذج السيبراني ذو العقلانية المحدودة أنه سيتم انتقاء البديل «الجيد بدرجة كافية» أو «الذي يحقق الحد الأدنى المُرضي»، من دون أن يُجرى بالضرورة بحثٌ شامل عن المعلومات يشمل جميع البدائل وجميع الأبعاد. أما نموذج القرار بمرحلتين فهو يجمع عنصرين: العنصر العقلاني والعنصر المعرفي في صنع القرار، وبالتالي فإن عملية صنع القرار تتم على مرحلتين: الأولى تمثل النموذج المعرفي، والثانية تمثل النموذج العقلاني. وتكون السياسة المحلية «جوهر القرار» في نموذج القرار على مرحلتين في صنع قرارات السياسة الخارجية. ويتم استبعاد البدائل التي تهدد البقاء السياسي للقائد من الدراسة مباشرة (المرحلة الأولى)، ثم يتم تقييم البدائل التي تدعم «البقاء» على أساس الحسابات التحليلية والعقلانية.

ووفقاً لنظرية الاحتمالات/تجنب الخسائر، نجد أن الناس لديهم حساسية عالية بشأن المجال الذي يعملون فيه. والقادة يتجنبون المخاطرة لزيادة المكاسب، ويتقبلون المخاطرة لتقليل الخسائر. وتتخذ القرارات بناءً على النقطة المرجعية. والخسائر تبدو في الأفق أكبر من المكاسب، بحسب هذه النظرية.

وفي نموذج السياسة البيروقراطية تقوم المؤسسات البيروقراطية بتدقيق أهدافها وأجنداتها ومراجعتها وتقديمها. ووفق هذا النموذج تأتي القرارات نتيجة للتسويات بين المؤسسات البيروقراطية المعنية. «إن موقفك من قضية معينة يعتمد على موقعك» في هيكل المؤسسة البيروقراطية. وأخيراً يعتمد نموذج السياسة المؤسسية على استخدام الإجراءات المعيارية للعمل في صنع القرار ضمن المؤسسات والمنظمات.

إن مشكلات السياسة الخارجية معقدة بطبيعتها، ولذلك فإن صنع قرارات السياسة الخارجية مهمة معقدة، ولها تداعيات شديدة التنوع. وتُصنع قرارات السياسة الخارجية من قبل قائد واحد (مثل الرئيس)، أو مجموعة أشخاص (مثل الكونجرس)، أو من قبل ائتلاف (كما في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية). وهناك أنواع عدة من القرارات: قرارات بخطوة واحدة، وقرارات تفاعلية، وقرارات تسلسلية، وقرارات تسلسلية- تفاعلية. وتتأثر قرارات السياسة الخارجية بشخصية القادة فهم معرضون للتأثر بالتحيزات المعرفية والأخطاء عند صنع القرارات، وبيئة السياسة الخارجية، والعوامل الدولية والمحلية، وبيئة القرار، وديناميات القرار، وتؤثر القرارات في القرارات اللاحقة، وغالباً ما تمهد «الطريق» أمام قرارات جديدة.

وتُصنع قرارات السياسة الخارجية عادةً في بيئة تفاعلية، وغالباً ما تُصنع تحت قيود الوقت والمعلومات؛ كما تتأثر بسلسلة من العوامل الدولية المؤثرة؛ مثل: الردع، وسباق التسلح، والمفاجأة الاستراتيجية، ومط نظام الحكم لدى الخصم، والتحالفات، وما إلى ذلك. والقادة معرضون للتأثر بالتحيزات المعرفية والأخطاء عند صنع قرارات السياسة الخارجية. وعلى الرغم من وجود هذه التحديات التي تمنع بلوغ المستوى الأمثل في صنع القرارات في حقل السياسة الخارجية، فإنه يُتوقع من قادة الدول أن يتخذوا قرارات جيدة، وأن يكونوا مسؤولين عن الخيارات التي يعتمدونها، وأن يخضعوا للمساءلة بشأنها. كما يحاول القادة تسويق سياستهم الخارجية في أوقات السلم والحرب، ويفعلون ذلك لحشد التأييد الشعبي لسياستهم.

وهناك ستة نماذج لصنع القرار يمكن أن توضح قرارات السياسة الخارجية هي: نموذج الفاعل العقلاني، ويُستخدَم من حيث الجوهر في أسلوب تقييم التكاليف والمكاسب لتحديد مسارات العمل



طهران تواصل تحدي المجتمع الدولي وواشنطن تصعد

جاءت الساعات الأخيرة الماضية بالعديد من المواقف والتصريحات، وأبرزها الأمريكية، تتضمن اتهامات لإيران بشأن دعمها للإرهاب، وتهديدات لها فيما لو أوصلت شحنة النفط على الناقل المفرج عنها إلى سوريا، وغيرها، إضافة إلى صدور قرار عن أستراليا، مفاده الانضمام إلى قوات التحالف الأمني في «هرمز». وفيما يأتي آخر تطورات الأزمة الأمريكية - الإيرانية:

ماذا تعني هذه التطورات؟

يشير إعلان أستراليا الانضمام إلى التحالف الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة في الخليج العربي، إلى أنها بدأت تستشعر الخطر الإيراني الذي يهدد أمن الناقلات في مضيق هرمز، وهو ما يتضح من قول رئيس وزرائها، إن سلوك طهران مزعزع للاستقرار. إلا أن إعلان أستراليا بأن التدخل سيكون محدود النطاق وسيربط بفترة زمنية محددة، يؤكد أن أستراليا لا ترى في إيران خطراً مطلقاً لزعزعة أمن الإقليم، إنما هو تهديد جزئي يطال ناقلات النفط وسفن الشحن في المنطقة، في دلالة واضحة على عدم توافق أستراليا مع التوجهات الأمريكية الرامية إلى محاربة إيران على الصعيد كافة. وتنبئ تصريحات مايك بومبيو، أمس الثلاثاء، أن واشنطن ستتخذ كل ما بوسعها من إجراءات لمنع الناقلات الإيرانية من تسليم النفط إلى سوريا، بأن الولايات المتحدة بدأت تصعد من تهديداتها لإيران، وانتقال هذا التهديد ليطال الدول التي تسمح برسو الناقلات الإيرانية في موانئها، في إشارة إلى اليونان، التي نفت بدورها استقبال أي طلب إيراني بشأن ذلك، وهو ما ورد على لسان وزير التجارة البحرية اليوناني، يوانيس بلاكيوتاكيس، في أن ناقلات «أدريان داريا 1» تواصل الإبحار باتجاه اليونان قادمة من جبل طارق، من دون أن ترسو في موانئها، ليتضح من ذلك أن اليونان لا تريد إظهار أي تحدي لواشنطن، يتسبب بإيقاع عقوبات بها، لمجرد استقبالها للناقلات الإيرانية.

تحذير القيادي في «الحرس الثوري»، إسماعيل كوئري، من أن بلاده سترد بقوة على الولايات المتحدة أو أي دولة تحتجز الناقلات الإيرانية، وأن الناقلات ستواصل مسارها لأداء مهمتها، يؤكد أن إيران ليست بصدد تقديم أي تنازلات تقلل من حجم التوتر مع واشنطن في المرحلة الحالية، وهو ما يفسر قول سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، لقناة «إن بي سي» الأمريكية، أمس الثلاثاء، بخصوص تراجع ترامب عن شن ضربات جوية على ثلاث مناطق عسكرية في جنوب إيران، رداً على إسقاط طائرة «درون» أمريكية: إن هذا التراجع كان مدفوعاً بحساب «التكلفة والفوائد». كما يؤكد تصريح كوئري في أن الناقلات ستمضي إلى تنفيذ مهمتها، وهو ما أغضب الأوروبيين، وجعلهم يحتجزون «أدريان داريا 1» لاختراقها العقوبات الأوروبية المفروضة على سوريا. كما يشير قول ظريف إنه بصدد زيارة فرنسا يوم الجمعة المقبل، إلى أن إيران ما زالت تعوّل على دعم الأوروبيين لها، بوصفهم معارضين للعقوبات الأمريكية على إيران، إضافة إلى رفضهم الانضمام إلى المهمة البحرية في الخليج العربي، خشية زيادة التوتر في المنطقة.

- قال رئيس وزراء أستراليا، سكوت موريسون، إن بلاده ستضم إلى الولايات المتحدة في التحالف الأمني الذي تقوده واشنطن، لحماية ناقلات النفط وسفن الشحن، من التهديدات الإيرانية في مضيق هرمز، معتبراً أن سلوك إيران مزعزع للاستقرار ويهدد مصالح أستراليا في المنطقة، مضيفاً في الوقت نفسه أن مساهمة أستراليا ستكون محدودة النطاق ومرتبطة بتوقيت زمني.
- صرّح وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أمس الثلاثاء، خلال اجتماع لمجلس الأمن بشأن تحديات السلام والأمن في الشرق الأوسط، أن الولايات المتحدة ستتخذ كل ما بوسعها من إجراءات لمنع الناقلات الإيرانية «أدريان داريا 1»، من تسليم النفط إلى سوريا، قائلاً: «من سيسمح للسفينة بالرسو، سيواجه خطر التعرض لعقوبات من الولايات المتحدة». مضيفاً: «إذا اتجهت تلك السفينة مجدداً إلى سوريا فسوف نتخذ كل ما بوسعنا من إجراءات بما يتسق مع تلك العقوبات، من أجل منع ذلك».
- بعد ساعات من تحذير أمريكا لليونان، أكد وزير التجارة البحرية اليوناني، يوانيس بلاكيوتاكيس، أمس الثلاثاء، أن ناقلات النفط الإيرانية «أدريان داريا 1» تواصل الإبحار باتجاه اليونان قادمة من جبل طارق، إلا أنها لم تطلب الرسو في أي ميناء يوناني.
- حذر إسماعيل كوئري، نائب قائد قاعدة «نار الله» في «الحرس الثوري»، من أن تحرك الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى لاحتجاز ناقلات «أدريان داريا 1» سيجعل إيران ترد «بقوة أكبر»، قائلاً: إن «الأمريكيين يدركون جيداً أن احتجاز الناقلات سيعود عليهم بالضرر»، لافتاً النظر إلى أن الناقلات «ستواصل مسارها لأداء المهمة المكلفة بها».
- نقلت وكالة «أرنا» الرسمية عن وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، قوله خلال لقائه أفراد الجالية الإيرانية في استوكهولم: «سنزور باريس الجمعة للقاء إيمانويل ماكرون ووزير الخارجية جان إيف لودريان»، حيث تأتي هذه الزيارة لبحث مستقبل الاتفاق النووي، والأزمة الحالية في المنطقة.